

الدراسة الاستقصائية للتحالف الدولي لذوي الإعاقة
(IDA) حول تجارب ذوي الإعاقة للتأقلم مع الجائحة
العالمية (كوفيد-19)
الملخص التنفيذي والتوصيات

سبتمبر 2021



"(الوباء) مدمر للغاية. ينبغي إعطاء ذوي الإعاقة أفضلية في كل التدخلات لمكافحة كوفيد-19".
إمرأة تعاني من العمى والصمم، فلسطين

" لا أستطيع العمل لأن طفلي صغير. وليس لدي مكان أتركه فيه. لا يزال طفلي معزولاً حتى الآن، خشية إصابته بالعدوى".
رجل يعاني من إعاقة ذهنية، بوليفيا

"أثناء فترة جائحة كورونا (كوفيد-19)، كانت صحتي العقلية غير مستقرة. أصبحت قلقاً للغاية ثم دخلت بعد ذلك في حالة من الاكتئاب الشديد، الأمر الذي اضطرني للبحث عن الرعاية الطبية التي لم يكن ممكن الوصول إليها، لذلك أعتدت على الأسرة ودعم الأقران فقط".
امرأة من السكان الأصليين تعاني من إعاقة ذهنية اجتماعية، أوغندا

"هناك الكثير من النساء ذات الاحتياجات الخاصة في البلدان النامية أو الأقل نمواً اللاتي يعشن في القرى أو حتى في المدن الصغيرة لا زلن حتى الآن يفتقرن للتعليم أو المعرفة في التكنولوجيا ليتسنى لهن الحصول على المعلومات المناسبة".
امرأة عمياء، الهند

مقدمة

لقد أدت جائحة كورونا (كوفيد-19) العالمية إلى تحول جذري في حياة البشر، التي لا تزال الكثير من جوانبها بحاجة إلى العودة إلى الوضع الطبيعي. وبينما تمر بعض البلدان بموجات من معدلات إصابة مرتفعة، واكتشاف أنواع جديدة للفيروس، فإن الحياة في مناطق أخرى تعود إلى الحالة شبه الطبيعية بفضل خطط التطعيم الناجحة. هناك العديد من الحكومات في طور وضع أو تنفيذ خطط الإنعاش لتخفيف بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الجائحة. فقد أثرت هذه التغيرات السريعة والظروف غير المستقرة بشكل خاص على الفئات المهمشة، بمن فيهم ذوي الإعاقة.

تسهم الدراسة الاستقصائية لجائحة كورونا التي أجراها التحالف الدولي لذوي الإعاقة (IDA) في زيادة عدد الأدلة الدولية التي توثق الأثر غير المتناسب للوباء على ذوي الإعاقة، وتعالج تحديدا وضع المجموعات الأقل تمثيلا في المناطق الأقل تغطية من قبل وسائل الاعلام. ويقدر أن 80 في المائة من ذوي الإعاقة يعيشون في البلدان النامية¹. ومع ذلك، هناك فجوات كبيرة في توثيق أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على حياتهم على المستوى الدولي. ويتناول الاستطلاع هذه الفجوة بالتركيز بشكل أساسي على هذه المناطق. كما اعتمدت الدراسة الاستقصائية، التي وضعت بناء على مشاورات نشطة مع ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم، لغة واضحة لزيادة المشاركة إلى أقصى حد ممكن بين الأشخاص الذين نادراً ما يتم استشارتهم في البحوث المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة، أثناء انتشار الجائحة. على سبيل المثال، حدد 17% من المشاركين في الدراسة أنفسهم بأنهم يعانون من إعاقة ذهنية.

توثق الدراسة الاستقصائية تجارب الأشخاص الذين يواجهون أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز، بما فيهم مجموعات السكان الأصليين والأقليات العرقية. وتتناول تجارب مجموعات لا يتم التشاور معها في العادة، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، والأباء ذوي الإعاقة. وتبرز الدراسة الاستقصائية أيضاً أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي يعاني منها ذوي الإعاقة في المناطق التي توجد فيها كوارث طبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية.

يعرض هذا التقرير تجارب ذوي الإعاقة بكلماتهم. والدراسة عبارة عن طرق مختلطة أجريت في ثلاث مراحل مترابطة: التحليل الكمي الوصفي، والتحليل النوعي المواضيعي، والاختبار الإحصائي للفرضيات. مثل هذا النهج الثلاثي في التعاطي مع البيانات يعطي نظرة معمقة عن تجارب ذوي الإعاقة أثناء الموجات الجديدة من الجائحة، وكذلك مراحل الانتعاش الاقتصادي وإعادة فتح الحياة العامة.

وقد تلقى الاستطلاع 600 اجابة من مختلف أنحاء العالم. وكون الدراسة الاستقصائية كانت مفتوحة لفترة قصيرة فقط، بالإضافة الى وجود الحواجز الرقمية التي تمنع الوصول إلى الدراسة على الإنترنت، فضلاً عن تضاعف عدد الدراسات الاستقصائية المقترحة الآن، يمكن ان يفهم/يعزى إلى أنها قد أثرت على مدى انتشار. غير أن تنوع المشاركين في الدراسة الذين يمثلون مختلف المناطق والدوائر الاجتماعية، وكذلك نوعية الشهادات التي يتم مشاركتها، أدى إلى وجود مصدر كبير للمعلومات عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي للوباء على حياة ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم.

¹ الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. <https://www.un.org/development/desa/disabilities/resources/factsheet-on-persons-with-disabilities.html>

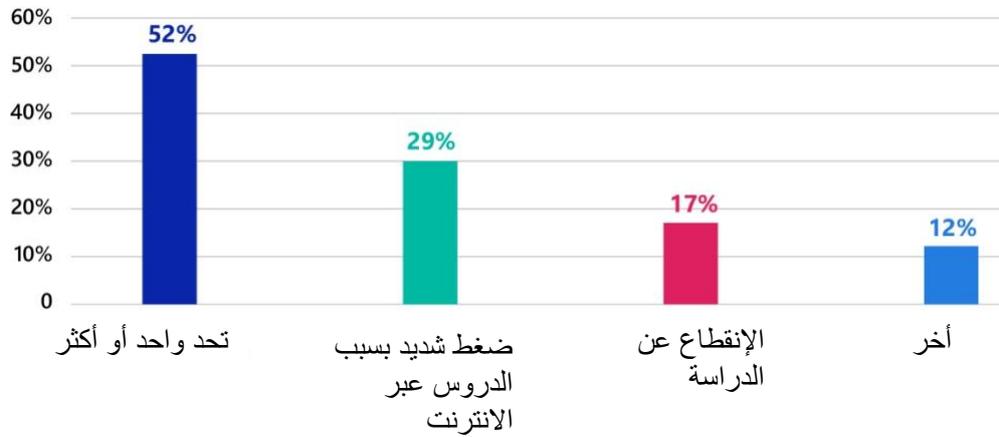
النتائج الرئيسية

التأثير على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

قال 47 في المائة من المشاركين في الدراسة أنهم فقدوا كل أو جزء من دخلهم أثناء انتشار الجائحة. بينما قال ثلثا هؤلاء (65%) تقريباً إنهم واجهوا تحدياً واحداً على الأقل في العمل منذ بداية الوباء. وشملت التحديات معوقات التواصل بسبب ارتداء اقنعة الوجه أو فقدان الدخل.

وقال 52 في المائة من المشاركين في الدراسة من المنخرطين في قطاع التعليم إنهم واجهوا تحدياً واحداً على الأقل أو حاجزا أمام التعليم. قال 29 في المئة أنهم تعرضوا لضغط شديد عليهم بسبب الدروس على الإنترنت و 17 في المئة منهم خرجوا من التعليم أثناء الجائحة.

● الحواجز والتحديات التي تواجه التعليم



أزمة الصحة النفسية

سلطت النتائج الضوء على الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للجائحة على الصحة النفسية لذوي الإعاقات. توصلنا إلى وجود مؤشرات لأزمة في الصحة النفسية لذوي الإعاقة، لكون الكثير منهم فقدوا مصدر دخلهم وخدماتهم أثناء انتشار الجائحة. وقال 82% من المشاركين في الدراسة أنهم أكثر توتراً أو قلقاً منذ بداية الجائحة، بينما قال 74% منهم أنهم أكثر حزناً أو كآبة. وقع الكثير من الناس في حلقة مفرغة من فقدان خدمات الدعم، ومواجهة الحواجز في تلبية احتياجاتهم الأساسية، ومواجهة تحديات الصحة النفسية من دون الحصول على الدعم النفسي الاجتماعي. ومن المرجح أن يشعر بالقلق من فقدوا خدمات الدعم أو دخلهم .

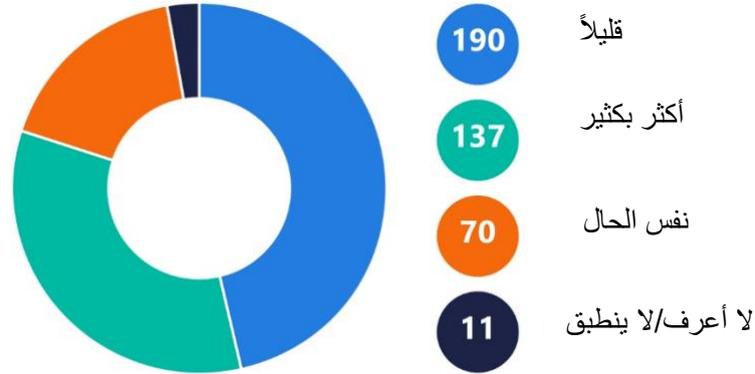
ولهذا سعى ما يقارب نصف المشاركين في الدراسة (48%) للحصول على الدعم المتعلق بالقلق أو الاكتئاب. وتلقى معظم الناس دعماً غير رسمي للصحة النفسية من أسرهم أو أصدقائهم. ومع ذلك، تسلطت الدراسة الاستقصائية الضوء أيضاً على انهيار التواصل، والدعم الاجتماعي، وشبكات الأقران بسبب التباعد الاجتماعي. وقال ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة إن تواصلهم مع الآخرين تأثر سلباً بالتباعد الاجتماعي. وكان لانهايار التواصل بسبب التباعد الاجتماعي أثر سلبي على الصحة النفسية لذوي الإعاقة، حيث أفاد 81% من الذين فقدوا التواصل بأنهم يشعرون بالاكتئاب أكثر من أي وقت مضى.

البيعض شارك تجربتهم في العزلة والوحدة بسبب التباعد الاجتماعي وقلة التواصل مع الآخرين. وهذا يؤثر على صحتهم النفسية.

"أشعر بعزلة شديدة وخوف من العيش بمفردتي كشخص من ذوي الإعاقة أثناء الجائحة. وهذا من شأنه أن يطلق أعراض اضطراب ما بعد الصدمة المعقد (C-PTSD)، ويزيد من مستويات القلق لدي، ويزيد من وتيرة حدوث نوبات ذعر، ويضعني في لحظات يائسة من الاكتئاب".

امرأة معاقة بدنيا، كندا

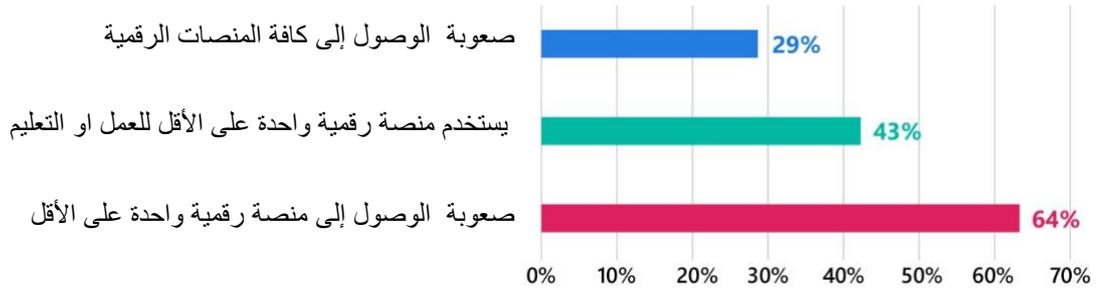
● الاكتئاب بين من يعانون من قلة التواصل بسبب التباعد الاجتماعي



الاتصال والوصول الرقمي

تلقي معظم الأشخاص معلومات حول جائحة كورونا (كوفيد-19) من وسائل التواصل الاجتماعي. في حين أن الوصول الرقمي يشكل مصدراً مفيداً للمعلومات حول جائحة كورونا (كوفيد-19)، فقد واجه العديد من المشاركين في الدراسة عوائق رقمية كان لها تأثير سلبي على التوظيف والتعليم. قال 29% فقط من المشاركين في الدراسة ممن يستخدمون المنصات الرقمية للعمل أو التعليم أن كل منصات الإنترنت متاحة لهم. ووجد أربعة وستون في المئة أن واحدة على الأقل من هذه المنصات لا يمكن الوصول إليها. واجه الآباء ذوي الإعاقة حواجز رقمية عند دعم أطفالهم للقيام بالتعليم المدرسي عن بعد. وقال 24 في المائة أن أطفالهم لا يستطيعون الالتحاق بالصفوف الدراسية على الإنترنت لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف الحصول على خدمة الإنترنت، أو أن الاتصال بالإنترنت رديء. كما قال 21% منهم إن تطبيق التعليم عبر الإنترنت لم يكن متاحاً.

● الوصول الرقمي للعمل والتعليم



تجربة المجموعات الأقل تمثيلاً

تعطي الدراسة الاستقصائية نظرة نادرة على تجارب الآباء ذوي الإعاقة أثناء الجائحة. وهي تضم أصوات الأشخاص الذين نادراً ما يتم تمثيلهم في البحوث، بمن فيهم الآباء الذين يعانون من إعاقات نفسية في جنوب العالم. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن الآباء ذوي الإعاقة من المرجح أن يفقدوا دخلهم أثناء الجائحة أكثر من غيرهم من المشاركين في الدراسة، حيث يفقد 55% من الآباء دخلهم بالكامل أو جزء منه.

من المرجح أن يخسر ذوو الإعاقات الذهنية دخلهم أكثر من غيرهم من المشاركين في الدراسة. وأوضح عدة أشخاص أنه من الصعب العثور على وظيفة كشخص يعاني من إعاقة ذهنية.

تجربة ذوي الإعاقة الذين يعيشون في أوضاع إنسانية

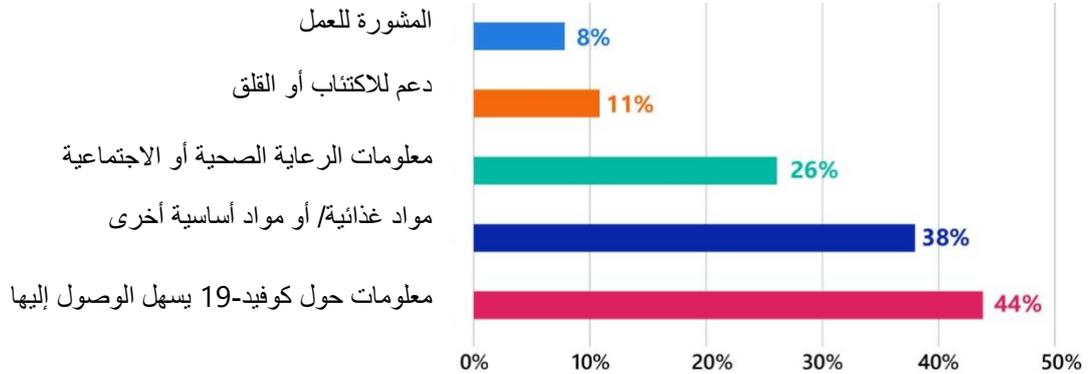
تذكرنا هذه النتائج بشكل صارخ بالكوارث الطبيعية الأخرى وحالات الطوارئ الإنسانية التي وقعت لأثناء جائحة كورونا (كوفيد-19). وقال ربع المشاركين إن هناك فيضانا أو حربا أو صراعا مسلحا أو إعصارا أو زلزالا أو أزمة أخرى في بلادهم. كان معظم المشاركين في هذه الدراسة من النساء. لقد كان لحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية المصحوبة بالحوادث التي أوجدتها جائحة كورونا (كوفيد-19) أثر مدمر على حقوق ذوي الإعاقة في هذه المناطق. على سبيل المثال، واجه 64% من سكان هذه المناطق حاجزاً واحداً على الأقل للوصول إلى الرعاية الصحية والأدوية، الأمر الذي يجعلهم أكثر عُرضة لتدهور صحتهم أثناء انتشار الجائحة.

دور منظمات ذوي الإعاقة (OPDs) في الاستجابة للجائحة

قال ما يقارب نصف المشاركين في الدراسة (41%) أنهم تلقوا نوعاً واحداً على الأقل من الدعم من منظماتهم المحلية الخاصة بذوي الإعاقة. في كثير من الحالات، انتقل الدعم وبناء القدرات لمنظمات ذوي الإعاقة إلى الإنترنت. وفي حين أن المنصات الرقمية توفر طريقة للناس كي يبقوا على اتصال مع منظمات ذوي الإعاقة وشبكات النظراء، فإن هناك فجوة رقمية بين من لديهم فرصة الوصول إلى الإنترنت ومن لا يستطيعون تحمل تكاليفه أو من لا توجد لديهم خدمة الإنترنت في مناطقهم.

وقد لعبت منظمات ذوي الإعاقة دوراً رئيسياً في سد الفجوة بين مقدمي خدمات جائحة كورونا (كوفيد-19) في القطاع العام وذوي الإعاقة، بما في ذلك العمل كمراكز للمعلومات. كما تأثرت منظمات ذوي الإعاقة بشكل كبير من خفض التمويل، وعملت من خلال عدد قليل من الموظفين غالبيتهم من المتطوعين. كان تأثير الوباء على استدامة منظمات ذوي الإعاقة كبيراً جداً. وفي العديد من الحالات، تحولت أولويات منظمات ذوي الإعاقة من المناصرة إلى تقديم الخدمات - الأمر الذي أثر أيضاً على الجهد الخاص بالنهوض بحقوق ذوي الإعاقة على المدى البعيد. وهناك خطورة من أن تصبح منظمات ذوي الإعاقة مزودة للخدمات لذوي الإعاقة وهو الدور الذي ينبغي أن يكون أساساً على عاتق الدولة.

● الدعم من منظمات ذوي الإعاقة



لعبت منظمات ذوي الإعاقة أحياناً دوراً حاسماً في الحصول على إمدادات حيوية لذوي الإعاقة أثناء انتشار الجائحة.

"كانت منظمتي تدير التبرعات الغذائية وحزم أدوات التنظيف، مع إعطاء الحكومة الأولوية لذوي الإعاقة في تسليم الغذاء، ومجموعات الدعم عبر الإنترنت، وجمع الخبرات التجريبية للنساء من ذوي الإعاقة أثناء انتشار الفيروس التاجي".

إمرأة معاقة بدنياً، السلفادور

التوصيات الرئيسية

يحث التحالف الدولي للمعوقين، بوصفه شبكة عالمية تمثيلية لذوي الإعاقة ومنظماتهم من مختلف المناطق والدوائر، جميع الدول في جميع أنحاء العالم على اتخاذ التدابير التالية:

1. ضمان أن تقوم جميع الدراسات والتقييمات الوطنية أو المحلية حول أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) بجمع المعلومات حول تجارب ذوي الإعاقة، بمن فيهم المجموعات الأقل تمثيلاً، وأن تكون متاحة لجميع الأشكال والصيغ؛
2. تصميم وتنفيذ دراسات محددة لتوثيق أثر الجائحة على حقوق الإنسان لذوي الإعاقة وأسره؛
3. ضمان التشاور الوثيق والانخراط الفعال مع ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم، بما في ذلك منظمات الفئات الأقل تمثيلاً في تصميم وتنفيذ ورصد خطط الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي الخاصة بمواجهة جائحة كورونا (كوفيد-19)؛
4. إدراج تدابير محددة في خطط الإنعاش الوطنية والمحلية لضمان معالجة الآثار السلبية للجائحة على ذوي الإعاقة، بمن فيهم الفئات الأقل تمثيلاً؛
5. تكليف مختلف قطاعات الحكومة بما في ذلك الضمان الاجتماعي والتوظيف والصحة وأنظمة الدعم وغيرها من القطاعات ذات الصلة بإدماج مسألة الإعاقة في خطط الإنعاش الخاصة بها، ووضع خطط خاصة بالإعاقة حسب الاقتضاء؛
6. وضع خطة مفصلة لتحويل النظم الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ من أجل تعزيز إدماج الإعاقة وتيسير الوصول إليها والشفافية على أساس التشاور الوثيق مع ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم؛
7. اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان توعية مختلف فئات المستجيبين لحالات الطوارئ ليكونوا على المام كامل بحقوق واحتياجات مختلف فئات ذوي الإعاقة، واستعدادهم لتقديم الدعم في حالات الطوارئ لهم في المستقبل على قدم المساواة مع غيرهم؛ و
8. تخصيص موارد كافية والالتزام القوي من خلال التعاون الدولي لضمان تعزيز التمويل الدولي لبناء قدرات منظمات ذوي الإعاقة، فضلاً عن خطط الاستجابة لحالات الطوارئ التي تشمل المعوقين وسهولة الوصول إليها.

التوصيات المواضيعية

خدمات الرعاية الصحية

بالنظر إلى النتائج، ندعو الدول وجميع المعنيين إلى اتخاذ التدابير التالية لاحترام وحماية وإنجاز حق ذوي الإعاقة في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والنفسية التي يمكن بلوغها:

- ضمان حصول ذوي الإعاقة وشبكات الدعم التي يختارونها على الأولوية للوصول إلى لقاحات كوفيد-19.
- استئناف تقديم السلع والمعلومات والخدمات الطبية ذات الجودة وسهولة الوصول إليها والتي لم يتم تعليقها أثناء انتشار الجائحة؛
- ضمان حصول ذوي الإعاقة في المناطق التي تعاني من أزمات إنسانية أو كوارث طبيعية على الأدوية والرعاية الصحية أثناء الجائحة وبعدها؛
- معالجة الأثر السلبي للجائحة على الصحة العقلية لذوي الإعاقة عن طريق ضمان الحصول على مجموعة من الدعم والخدمات الصحية النفسية التي تشمل ذوي الإعاقة، على أساس الموافقة الحرة والمستنيرة؛ و
- وضع وتنفيذ خطط وطنية للتحويل الصحي لضمان إمكانية وصول ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما الفئات الأقل تمثيلاً، إلى خدمات الطوارئ الصحية مثلهم مثل غيرهم، وعدم التعرض للتمييز والاقصاء في حالة ندرة الموارد.

خدمات الدعم والشبكات

ندعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى ضمان الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وبالأخص، تتطلب المادة 19(ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة من الدول الأطراف أن تضمن لذوي الإعاقة "إمكانية الوصول إلى مجموعة من خدمات الدعم في المنزل وفي السكن وغيرها من الخدمات المجتمعية، بما في ذلك المساعدة الشخصية اللازمة لدعم حياتهم واندماجهم في المجتمع، ولمنع عزلهم أو فصلهم عن المجتمع". وبالنظر إلى النتائج، نوصي الحكومات بما يلي:

- استئناف خدمات الدعم التي تم إيقافهم أثناء انتشار الجائحة؛
- الاعتراف بأن فقدان الدعم له أثر مدمر على الصحة النفسية لذوي الإعاقة، والتخطيط لضمان تجنب حدوث هذه الخسارة واسعة النطاق للدعم في أي حالات طوارئ مستقبلية؛
- ضمان حصول ذوي الإعاقة على مجموعة من الخدمات أثناء الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ؛
- ضمان استخدام البيانات التي يتم جمعها من تقييم الإعاقة أو من مصادر أخرى استخداماً جيداً في إدارة الحالات أو توفير خدمات الدعم أثناء الكوارث وما بعد الكوارث؛
- ضمان حصول ذوي الإعاقة على المساعدة المالية لضمان مستوى معيشي ملائم أثناء الكوارث أو حالات الطوارئ الأخرى؛ و
- التأكد من أن معايير الحصول على الدعم الحكومي في حالات الطوارئ لا تميز على أساس الإعاقة.

سبل العيش والدخل

بالنظر إلى النتائج، ندعو الحكومات والجهات الفاعلة الدولية إلى اتخاذ التدابير التالية وفقاً للقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة المادة 27 (العمل والعمالة) والمادة 28 (مستوى ملائم للمعيشة والحماية الاجتماعية) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر):

- ضمان حصول ذوي الإعاقة على مستوى معيشي ملائم يشمل الحصول على الغذاء والسكن والدواء وغير ذلك من الضروريات الأساسية في أوقات الكوارث أو حالات الطوارئ الأخرى؛
- دعم ذوي الإعاقة في العثور على وظيفة أو المحافظة عليها و/أو العودة إليها بعد الجائحة، وضمان إمكانية الوصول إلى وتوفير أماكن إقامة معقولة لضمان عدم تعرض ذوي الإعاقة للتمييز والاقصاء في العمل عن بعد أو في طرق العمل الجديدة الأخرى؛
- تقديم المساعدة المالية إلى ذوي الإعاقة الذين فقدوا وظائفهم أو دخلهم أثناء الجائحة، بمن فيهم العاملون في القطاعات غير الرسمية، وضمان إدراج ذوي الإعاقة في جميع برامج الحد من الفقر؛ و
- تقديم الدعم إلى ذوي الإعاقة وشبكات الدعم غير الرسمية التي ينتمون إليها لتغطية التكاليف المتصلة بالإعاقة أثناء الكوارث وما بعدها.

التعليم

بالنظر إلى النتائج، نوصي الحكومات باتخاذ التدابير التالية، لا سيما فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب القانون الوطني، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة، لا سيما المادة 24:

- ضمان حصول ذوي الإعاقة على التعليم مثلهم مثل غيرهم وتقديم التسهيلات المعقولة لهم أثناء الكوارث أو حالات الطوارئ؛
- توفير الدعم اللازم، بما في ذلك الدعم المالي، والتكنولوجيات المساعدة، والموارد البشرية لضمان عدم تخلف ذوي الإعاقة عن الركب على أي مستوى من مستويات النظام التعليمي؛
- التأكد من إمكانية وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى الفصول الدراسية عن بعد، وكذلك الآباء ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى دعم أطفالهم في التعليم عن بعد؛ و
- تيسير عودة ذوي الإعاقة إلى المدارس بعد الجائحة والنظر في أية عوائق إضافية قد يواجهونها عند عودتهم.

المعلومات والاتصال

وبالنظر إلى نتائج الدراسة الاستقصائية، نوصي بأن تحترم الدول الأطراف التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما المادة 9 من اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة والتي تشترط على الدول الأطراف "اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حصول ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، على المعلومات والاتصال، بما في ذلك تكنولوجيا وأنظمة المعلومات والاتصالات، في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء". ونوصي بأن تقوم الدول الأطراف بما يلي:

- الاستمرار في ضمان الوصول إلى جميع المعلومات والاتصالات المتعلقة بحالة الوباء والقيود المفروضة وتغيير الأنظمة الخاصة بذوي الإعاقة بجميع الصيغ المتاحة، بما في ذلك توفير ترجمة لغة الإشارات، وترجمة الشاشة للفعاليات عبر الإنترنت، ودليل الترجمة الفورية، واللغة العادية سهلة القراءة؛ و
- وضمان أن أنظمة الرعاية الصحية، وأنظمة التعليم، والأنظمة القانونية، والخدمات العامة الأخرى توفر المعلومات بكافة الصيغ المتاحة، ومن أنها مستعدة لتسهيل التواصل الآمن والمتاح لجميع ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى خدماتهم أثناء وبعد الجائحة.

الانخراط مع منظمات ذوي الإعاقة

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها، نوصي الحكومات باتخاذ الإجراءات التالية بما يتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما المادة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة التي تلزم الدول الأطراف "بالتشاور الوثيق مع ذوي الإعاقة وإشراكهم بنشاط، بما في ذلك الأطفال من ذوي الإعاقة، من خلال المنظمات الممثلة لهم":

- إشراك منظمات ذوي الإعاقة التي تمثل الخصائص الديمغرافية المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة في خطط الاستجابة لجائحة كورونا (كوفيد-19) والإنعاش الاقتصادي؛
- الاعتراف بدور الخبراء الذي تقوم به منظمات ذوي الإعاقة ودعم النظراء في حماية حقوق ذوي الإعاقة أثناء الجائحة وبعدها؛ و
- توفير التمويل الكافي وغيره من أشكال الدعم لمنظمات ذوي الإعاقة لدعم بناء القدرات وجهود الإغاثة أثناء الكوارث أو حالات الطوارئ الأخرى.